



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتبحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلهان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فن كوركيس وحسين أبو أستم المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعي -/ حسين محسن حسوني .

المميز عليه - المدعي عليه -/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيله العقيد الحقوقي ميسان صبيح بداي .

الإدعاء

ادعى المميز (المدعي) لدى محكمة القضاء الإداري ان المميز عليه (المدعي عليه)/إضافة لوظيفته صدر أمراً بإحالته الى التقاعد لبلوغه السن القانونية بموجب كتاب وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية المرقم (٥١٠٧٦) في ٢٠١٠/١٢/٢٩ الذي ورد بكتاب وكالة الوزارة لشؤون الشرطة المرقم (٢٥٦٧) في ٢٠١١/١/١٢ ، وانك بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ وان الدائرة (المديرية العامة لمكافحة المتفجرات) أخذت بتفسير وزارة المالية الوارد بكتاب وكالة الوزارة لشؤون الشرطة المرقم (١٣٣٥) في ٢٠٠٩/٣/١٨ والذي بين ان احتساب السن القانونية عند الإحالة على التقاعد تبدأ من (٧/١) من السنة وادعى المدعي ان المفروض إحالته على التقاعد في ٢٠١١/١/١ وهو اليوم الذي دخل فيه الرابعة والسون من العمر . وبعد إحالته على التقاعد وعند تمشية معاملة براءة الذمة فقد تمت مطالبته بروتب السنة اشهر السابقة على انفكاكه . وقد تنظم من القرار بتاريخ ٢٠١١/١/١٨ ولم يبت بالتنظم فأقام الدعوى لدى محكمة القضاء الإداري في ٢٠١١/٣/١٦ طالباً بإزام المدعي عليه بإلغاء الأمر الإداري المذكور . ونتيجة المرافعة الحضورية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ وبعد اضيارة (٢٠١١/ق/٨٨) حكماً يقضي برد الدعوى وتحميل المدعي المصاريف وأتعاب المحاماة . ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالقرار المذكور طعن فيه



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا وبواسطة محكمة القضاء الإداري طالباً نقضه بعريضته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/٤ للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولبى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون . ذلك ان المدعي (المميز) من مواليد ١٩٤٧/٧/١ ، وقد أكمل السن القانونية للإحالة على التقاعد وهي الثالثة والستين من العمر فسي ٢٠١٠/٦/٣٠ كما تقضى بذلك المادة (١/أولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وأصبحت إحالته الى التقاعد حتمية بهذا التاريخ . اما طلب المميز (المدعي) ان تكون إحالته على التقاعد بتاريخ ٢٠١١/١/١ فان هذا الطلب غير وارد ويخالف قانون التقاعد الموحد المشار اليه مالم يقرر الوزير تمديد خدمته الى ٢٠١٠/١٢/٣١ بالاستناد الى المادة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٣٦٧) المؤرخ ١٩٧٨/١٠/١٦ التي تنص على ((يجوز اعتماد اليوم الاخير من السنة التقويمية للتولد بدلاً من ٧/١ من تلك السنة في الحالتين التاليتين :

أ- بالنسبة للموظفين ومنتسبي القوات المسلحة عند انتهاء خدمتهم لأي سبب كان)) .
وان تطبيق هذا القرار يتطلب صدور أمر من الوزير بتمديد خدمة الضباط الى يوم ٢٠١٠/١٢/٣١ بدلاً من ٢٠١٠/٦/٣٠ ولاتعد خدمة المدعي ميسدة لغاية ١٢/٣١ تلقائياً . وحيث ان المحكمة قد التزمت بوجهة النظر هذه وحيث ان دفع المميز لا أساس لها من القانون لذلك قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١١/٢١ .

محسنت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا